

تبون يحصر حل الأزمة السياسية في الجزائر في الانتخابات المبكرة

طرف العصاة المتواجدة في السجن، وأن الدولة ستقف بالمرصاد لكل من يتجرأ على المساس بأمن واستقرار البلاد". وأضاف "السلطة ماضية في مسار التغيير السياسي في البلاد، وأنها عاكفة على تحقيق مطالب الحراك المبارك والأصلي والأصيل، وأن من يملك رؤية مغايرة عليه بالذهاب إلى الانتخابات التشريعية المبكرة لعرض بضاعته السياسية على الشعب". وحملت مفردات الرئيس الجزائري تصنيفات جديدة للحراك الشعبي من خلال التركيز على "المبارك والأصلي والأصيل"، في تلميح لعزل الموجة الاحتجاجية الجديدة عن الحراك الشعبي، وتضمينها أفكارا وتصورات وصفها بـ"المفكرة" في مخابر أجنبية، كما هو الشأن بالنسبة إلى "الدولة المدنية وليست عسكرية".



عبدالمجيد تبون
ما يجري في الشارع ثورة
مضادة يجري التخطيط لها من طرف العصاة

ويبدو أن الرجل الذي ظهر لأول مرة للراي العام بعد عودته من رحلته العلاجية الثانية من ألمانيا غير مهتم بالأصوات التي ارتفعت في الأونة الأخيرة داعية إلى فتح حوار سياسي شامل في البلاد، والقيام بإجراءات تهدئة وافتتاح قبل الذهاب إلى أي استحقاق انتخابي، كما جاء على لسان قيادتي كل من جبهة القوى الاشتراكية وحزب العمال المعارضين. وقد حاول تبون إبراز عدم انزعاج السلطة من تعدد الاحتجاجات السياسية في البلاد خلال الأسبوعين الأخيرين، حيث استعاد الحراك الشعبي مبدائه وذهب إلى ترديد شعارات أكثر راديكالية مستترة بقيادة المؤسسة العسكرية وجهاز الاستخبارات، وهو ما أعطى الانطباع بأن القضية الحديدية بين الطرفين تسير إلى المزيد من الشدة والاستقطاب. وحمل الرئيس الجزائري مسؤولية تجدد الاحتجاجات السياسية في بلاده إلى جهات خارجية وداخلية وتوظيف الوسائط التكنولوجية في تضييق وتعبئة الشارع ضد السلطة العمومية في إطار ما يتفق على تسميته داخل السلطة بـ"نظرية المؤامرة"، وهو الخطاب الذي تردد خلال العامين الماضيين بما فيها الحقبة التي كان فيها الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة على رأس الدولة. ووصفت قيادة الجيش حينها المحتجين بـ"المغرب بهم" و"الأيادي العميلة للخارج" و"التحديات المستهدفة لأمن واستقرار البلاد"، قبل أن يتم الانقلاب على السلطة السياسية وتحتية بوتفليقة وزج بمرموز مرحلته في السجن تحت المسمى "العصاة". وذكر عبدالمجيد تبون في هذا الشأن بأن "ما يجري في الشارع هو ثورة مضادة يجري التخطيط لها وتوطينها من

هبة لقاحات كورونا تُعمق القطيعة بين الرئاسات الثلاث في تونس

محاولات لتوظيف ملف اللقاحات في الصراع مع قيس سعيد



لا حلول في الأفق للأزمة

وأكدت أنه "لم يتم تطعيم أي كان لا من رئاسة الجمهورية ولا من غيرها من الإدارات بهذا التلقيح"، لافتة إلى أن سبب ذلك هو "انتظار التثبت من نجاعة اللقاح وترتيب أولويات الاستفادة منه". ومع ذلك سارعت رئاسة الحكومة إلى إصدار بيان نفت فيه "علمها" بوصول كمية من جرعات اللقاح المضاد لفايروس كورونا المستجد إلى تونس ولا بمصداقية ولا بمدى توفرها على الشروط الصحية والقانونية الضرورية ولا بمالها". وأشارت إلى أن رئيس الحكومة هشام المشيشي "أمر بفتح تحقيق فوري حول ملابسات دخول اللقاحات إلى تونس وكيفية التصرف فيها وتوزيعها"، مشددة في نفس الوقت على أن إدارة عملية التلقيح "تبقى من مسؤولية اللجنة الوطنية لمحاربة فايروس كورونا في إطار الإستراتيجية الوطنية التي تم إرساؤها للغرض والتي حددت الفئات المعنية بالتلقيح بصفة أولوية". وشكل بيان الحكومة التونسية فرصة إضافية لتوجيه الانتقادات نحو الرئاسة التي وجدت نفسها مضطرة للكشف عن حثييات هبة

عمق الكشف عن هبة لقاحات وصلت إلى تونس من دولة الإمارات في أكتوبر الماضي الأزمة بين الرئاسات الثلاث في البلاد بعد أن جندت حركة النهضة الإسلامية "جيشها الإلكتروني" للتشكيك في نزاهة الرئيس قيس سعيد الذي رد على هؤلاء باتهامهم بـ"الكذب والافتراء".

تونس - دخلت الأزمة المحتمة التي تعينها تونس على أكثر من صعيد أسبوعها الخامس على التوالي وسط مؤشرات لا تنترك المجال للشك بحجم الهوة الواسعة بين الرئاسات الثلاث التي عجزت جهود العديد من الأطراف عن جسرهما أو حتى تبديد جزء من التباينات الحادة التي عمقتها. وساهمت قضية "هبة اللقاحات الصينية المضادة لفايروس كورونا" التي تفجرت بشكل صاخب، وما اتصل بها من تفاصيل ملحقة، وتسريبات مفبركة تم استخدامها كأوراق ضغط مختلفة لا تأخذ بعين الاعتبار النتائج والتداعيات، في تعميق هذه القطيعة التي جعلت البلاد على اعتاب انعطاف خطيرة.

وتؤكد السجلات السياسية المرافقة لهذه القضية أن معادلات الصراع بين الرئاسات الثلاث أصبحت تتبدل لرسم عناوين جديدة لن يكون ناتجها المباشر الإبقاء على التصعيد السياسي فحسب، وإنما يبقى أخطرها الدفع نحو تفكك الدولة.



وليد الحاج
اللقاحات هي ملف أمن قومي ولا يمكن تناوله على قارعة الطرق

ويتجلى هذا المسعى في جزء منه في محاولة الانتقاص من نزاهة الرئيس قيس سعيد والتشكيك في مصداقيته من خلال توظيف صمت الرئاسة التونسية عن وصول تلك اللقاحات وتقديمها كـ"فضيحة دولة" عمد "الذباب الأزرق" التابع لحركة النهضة الإسلامية إلى الترويج لها. ونفى سعيد مساء الإثنين أن تكون رئاسة الجمهورية قد تمتعت بلقاحات مضادة لفايروس كورونا، واتهم الأطراف التي روجت لذلك بـ"تبث الإشاعات والإكاذيب لإلهايم الرأي العام

تجاوزات محمود الورفلي تهمز صورة الجيش الليبي

أصدرت بحقه أول مذكرة اعتقال في العام 2017، لكن لم يتم بعد تسليمه للمحكمة.

وقالت منظمة هيومن رايتس ووتش الأسبوع الماضي، إن الرائد الورفلي لا يزال طليقا، مضيفة في بيان لها أن "الورفلي مطلوب لقتله 33 شخصا في سبع حوادث بين 2016 و2017 وحادثة أخرى في 2018 عندما أطلق النار على عشرة أشخاص، بحسب المزاعم". وفرض الاتحاد الأوروبي عقوبات على الورفلي في سبتمبر الماضي برفقة ثلاثة كيانات أخرى بسبب مزاعم حول انتهاكات لحقوق الإنسان والحظر المفروض على السلاح.

وأكد أنه فرض عقوبات على الورفلي نظرا لارتباط اسمه بمقتل ثلاثة وثلاثين شخصا بين 2016 و2017، إضافة إلى الإعدام الجماعي لعشرة أشخاص في 2018.

وفي العام 2017 قال الجيش إنه أمر بالقبض على الورفلي، ما بعث برسائل طمأنة محليا وخارجيا، لكنه الآن طليق وهو ما يمنح خصوم الجيش لاسيما الإسلاميين ورقة أخرى لمهاجمته وقيادة حملات إعلامية ضد.

ويأتي ظهوره الجديد في فترة حساسة تعرفها ليبيا في ظل التطورات السياسية المتسارعة المتعلقة بالأساس بانتخاب السلطة الانتقالية، ما يجعل جميع الأطراف وفي مقدمتها الجيش



صورة الجيش على المحك

تونس - أثار مقطع فيديو تداوله رواد مواقع التواصل الاجتماعي يُظهر القيادي البارز في قوات الصاعقة بالجيش الوطني الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر، محمود الورفلي، وهو يدايم إحدى شركات السيارات بمدينة بنغازي شرقي البلاد، جدلا واسعا. وظهر الفيديو الورفلي وهو يصد إلتلاف بعض المعدات ومحتويات مقر وكالة "تويوتا" متوقدا وكيلها وذلك تحت ذريعة مواجهة من أسماهم بـ"دواعش المال العام" وإنفاق الأموال في الخارج بدل مساعدة أبناء بلاده وفق قوله. ولم يتردد الورفلي أثناء إلتلاف مرافقيه للمحتويات داخل مقر الوكالة في تهديد وكيل هذه الشركة، ناصحا إياه بالبقاء في الخارج قائلا "أنت ميت". ويرى مراقبون أن مثل هذه الممارسات والتجاوزات ستهمز من صورة الجيش الليبي الذي يسيطر على شرق البلاد وجنوبها خاصة بعد فشل هجومه في استعادة السيطرة على العاصمة طرابلس ومن غرب ليبيا. وانسحب الجيش بقيادة حفتر من غرب ليبيا العام الماضي بعد فشل حملته التي أطلقها في العام 2019 في استعادة السيطرة على العاصمة طرابلس جعل شعبية الجيش تتراجع. ويعتبر الورفلي من بين أبرز القواديس العسكرية الليبية المطلوبة دوليا لدى محكمة الجنايات وذلك بتهمة "قتل ما لا يقل عن 33 شخصا".

تصاعد التكهّنات بتأجيل جلسة تزكية حكومة الدببية

تونس - تصاعدت التكهّنات في الساعات الماضية بشأن تأجيل محتمل لجلسة البرلمان الليبي لتزكية الحكومة برئاسة عبدالحاميد الدببية في أعقاب قضية الرشاوى التي أُلقت بظلالها على مسار تشكيل ومنح الثقة للحكومة. وطالب 24 نائبا من البرلمان الليبي في بيان لهم نشره ليل الإثنين - الثلاثاء بتأجيل الجلسة المقررة في الثامن من مارس الجاري إلى حين صدور تقرير لجنة الخبراء الأممية بشأن تلقي أعضاء من ملتقى الحوار السياسي المتألف من 75 شخصية لرشاوى.

وأكد تقرير لخبراء من الأمم المتحدة تم رفعه إلى مجلس الأمن الدولي شراء أصوات ثلاثة مشايخين على الأقل في ملتقى الحوار السياسي الليبي الذي ترعاه الأمم المتحدة. وزاد هذا التقرير الذي تناقلت وسائل إعلام مقتطفات منه من الضغوط المكثرة على رئيس الحكومة عبدالحاميد الدببية، حيث لوح نواب بعدم تزكية حكومته تزامنا مع موجة غضب إزاءه فجرها حديثه عن عزمه عدم التراجع عن الاتفاقية التي وقعها

حكومة الوفاق برئاسة فايز السراج مع تركيا. وقال رئيس البرلمان عقيلة صالح الذي خسر بفارق ضئيل أمام الدببية في التصويت، أنه طلب تأجيل الجلسة البرلمانية المقررة في الثامن من مارس للموافقة على الحكومة المؤقتة الجديدة، بانتظار ما ستسفر عنه المطالب بالتحقيق في مزاعم الرشاوى. وعبر صالح في تصريح لصحيفة التايمز البريطانية الثلاثاء عن أمه بالموافقة على تأجيل التصويت لحكومة الدببية إلى حين نشر نتائج التحقيق. وأضاف "إذا ثبت أنه تم شراء الأصوات فهذه جريمة لا يمكن تجاهلها ولا يسمح لرتكبتها بالاستفادة منها"، مطالبا باستبعاد الأسماء من تشكيل الحكومة إذا ثبت تورطها في العملية. وحاولت البعثة الأممية النأي بنفسها عن قضية الرشاوى. وشددت في بيان لها على أنها "لا تتلقّى تقارير فريق الخبراء بما في ذلك التقرير الأخير، وبالتالي لا يمكنها التعليق عليه، ويجب توجيه أي استفسارات إلى لجنة التحقيقات".